المنهجية الفكرية التحليلية في علم الحديث: دراسة نقدية استقرائية موسعة مبسطة:

ثائر أحمد سلامة، أبو مالك

علم الحديث ليس مجرد نقل نصوص وأقوالٍ وأفعالٍ وتقريرات وصفاتٍ عن النبي ﷺ، بل هو علمٌ متكاملٌ يقوم على منهجية "**استرجاعية تكوينية تحليلية استقرائية موضوعية نقدية مقارنة منضبطة شاملة ودقيقة وتركز على التفاصيل**" وتُعنى هذه المنهجية الفريدة بالتحقق من النصوص وصحتها من خلال استقراء دقيق للروايات ومقارنة متأنية بين أسانيدها ومتونها. هذه المنهجية التحليلية ليست مجرد قواعد جامدة، بل هي عملية نقدية شاملة تهدف إلى تقوية الثقة في النصوص والرواة، وتحديد ما يمكن قبوله من الحديث وما يجب رفضه.

المنهج الاسترجاعي التكويني:

ويعتمد هذا المنهج على عمليةِ استردادِ ما كان في الماضي للتَّحقُّقِ من مجرى الأحداث، أو القيامِ بوظيفةٍ معرفيةٍ أساسيةٍ ومهمةٍ لاسترجاعِ أحداثٍ تاريخيةٍ أو تدقيق نصوص متناقلة أو توثيق مخطوطات بطريقةٍ علميةٍ للكشفِ عن دقيقِها وجليلِها بُغْيَةَ التَّأَكُّدِ من صِحَّتِها وفَهْمِ مُلابَساتِها وفِقْهِ دلالاتها، والتأكد من صحتها.

المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن كمنهج علمي منضبط:

المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن هو منهج علمي دقيق يهدف إلى دراسة النصوص والروايات بطريقة عقلانية، علمية منهجية، تعتمد على جمع الأدلة من مصادر متعددة ومقارنتها بشكل منهجي للوصول إلى درجة عالية من الثقة في النصوص ومعانيها. ويعتمد هذا المنهج على تتبع الطرق المختلفة للروايات وتحليلها، أو الروايات الصادرة عن راو لدراسة مدى ضبطه مثلا، مع استقراء الشواهد المؤيدة لها، مما يؤدي إلى تقوية النتائج ودعمها بأدلة وشواهد مترابطة، لتخرج بنتيجة علمية منهجية.

أهمية الاستقراء كمنهجية منهجية لدراسة النصوص

يعد الاستقراء أحد أهم مناهج التفكير العلمية على الإطلاق في المعرفة البشرية كلها، سواء في العلوم الشرعية كعلم أصول الفقه، أو علم الدراية من علوم الحديث، أو في العلوم التجريبية كالفيزياء والكيمياء، والعلوم التطبيقية كالطب والهندسة، بل حتى إن تحليل الخوارزميات المتعددة لاكتشاف الأنماط العامة هو من أسس البرمجة والذكاء الاصطناعي، وأساس المنهج التجريبي العلمي يقوم على الجدل الاستقرائي (الاستقراء الناقص) (Inductive Arguments) أو **الاستدلال الاستقرائي**[1] (Inductive Reasoning)، أو

---

[1] Deductive Reasoning vs. Inductive Reasoning

يوصف هذا المنهج بأنه "**أداة المعرفة التنبؤية**"[2]، وقد أضاف العلماء المسلمون للمنهج الاستقرائي ضوابط ومقاييس علمية فريدة جعلته بالغ الانضباط، وجعلته قادراً على أن يتجاوز نواقص الاستدلال الاستقرائي في المنهج العلمي التجريبي، بحيث يصبح قادراً على إعطاء نتيجة علمية دقيقة قد تصل إلى القطع واليقين، ولكن ميزتها الأهم أن نتيجتها **موضوعية شاملة** بالغة الدقة والإحاطة، **متصلة بالمنهج الاستنباطي اتصالا وثيقا، كما في علم أصول الفقه على سبيل المثال**، بخلاف المنهج الاستدلالي الاستقرائي التجريبي الناقص الذي لا يستطيع في ظل المنهج العلمي الغربي أن يعطي إلا نتائج ظنية.[3]

وحيث إن الاستقراء هو عملية جمع الأدلة الجزئية وربطها ببعضها للوصول إلى حكم كلي، فإنه حين يقوم علماء الحديث بدراسة النصوص، يتم تحليل الأدلة الفردية، أو النصوص أو قدرات الرواة مثلا، والتي قد تكون ظنية بطبيعتها، ثم يتم الاستناد إلى التضافر بينها للوصول إلى نتيجة أكثر قوة ووضوحًا. يوضح الشاطبي في مقدمته الثالثة أن الأدلة العقلية أو النقلية إذا دُرست بشكل منفرد قد تظل في نطاق الظن، ولكن عند اقترانها بأدلة متعددة أو شواهد مقوية، يمكن أن تصل إلى اليقين أو القطع. يقول الشاطبي:

"الأدلة المعتبرة هنا المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع، فإن للاجتماع من القوة ما ليس للافتراق. ولأجله أفاد التواتر القطع" (الشاطبي، المقدمة الثالثة).

هذا يوضح أن المنهج الاستقرائي يُمكِّن من استخراج معنى أو حكم شرعي قطعي من خلال تضافر الأدلة الجزئية، وهو ما قد يحقق يقينًا مستندًا إلى ترابط الأدلة والشواهد والقرائن لا إلى دليل فردي، أو يؤدي إلى نتيجة علمية منهجية توصل إلى حكم معين بطريقة منهجية مثل الحكم بصحة حديث أو ضعفه.

وللتوضيح نضرب مثلا بفرض الصلاة، إذ لم يترك تحديد أن الصلاة فرض لنص واحد مباشر، بل حُفّت بقرائن وأدلة متنوعة تعزز معناها وتثبت وجوبها بقطعية لا يشك فيها أحد. هذا التأكيد يتأتى من النصوص الشرعية المباشرة كالأوامر الإلهية[4]، بالإضافة إلى القرائن التي تحيط بهذه النصوص، مما يرفعها إلى مرتبة التواتر المعنوي، فإلى جانب الأمر الإلهي المباشر الآمر بإقامة الصلاة: ﴿وأقيموا الصلاة﴾، حف الشارع ذلك الأمر بقرائن وأدلة تجعل ذلك الأمر فرضاً قطعيا يكفر منكره، مثل الوعيد الشديد على ترك الصلاة، حيث عدّ الشارع ترك الصلاة سببا رئيسيا لدخول النار: يدل عليه سؤال أهل النار بعضهم في سقر: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾، فَعَدَّ الشارعُ تركها سببا في دخول النار، فاستنبطنا أن ذلك الأمر كان

[2] الدكتور محمد محمد قاسم: كارل بوبر، نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي 1986، ص 133.

[3] راجع كتابنا: نظرية المعرفة ومناهج التفكير والاستدلال، حيث استفضنا في دراسة المنهج الاستقرائي التجريبي ومناهج علوم الشريعة المختلفة.

[4] "اختلف الأصوليون في معنى الأمر، فقيل إن الأمر للوجوب، وقيل للندب، وقال آخرون للإباحة، وكلٌّ حاول إثبات رأيه بشيء من الأدلة.

والحقُّ أن معنى الأمر يجب أن يلتمس من اللغة، لأن الشرع لم يضع له معنًى شرعيا، فيقتصر فهمه على ما جاء في اللغة عن معناه، والأمر في وضع اللغة يفيد الطلب على وجه الاستعلاء، والأمر: الطلب أو المأمور به. وعلى ذلك، فإن الأصل في معنى الأمر هو الطلب، والقرائن هي التي تبين أنواع الأمر من جزم أو غير جزم أو تخيير" تيسير الوصول إلى الأصول للعلامة عطاء أبو الرشتة، الجزء الأول ص 14. ومن ذلك أن الله تعالى قال: ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ﴾ [المائدة 3]، فالأمر بالاصطياد هنا للندب لا للوجوب.

على سـبيل الفرض أي الوجوب، وقال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [4 – 5 الماعون]، فحذر من مجرد السهو عن الصلاة، وقوله ﷺ « إِنَّ الْعَهْدَ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ الصَّلَاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ». رواه النسائي كتاب الصلاة. وابن ماجه، فعد إقامتها حداً فاصلاً، وتركها جريمةً تضاهئُ جريمةَ الكفرِ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ **آمَنُواْ** وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ **وَ أَقَامُواْ الصَّلاَةَ** وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة 277، ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ مَنْ **آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَ أَقَامَ الصَّلاَةَ** وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللّهَ فَعَسَى أُوْلَئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [18 التوبة]، فأضافها، وعطفها على الإيمان والأعمال الصالحة، واختصها والزكاة من جملة الأعمال الصالحة لأهميتها، وفي الحديث ﴿أَلاَ أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الأَمْرِ كُلِّهِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ: قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ الله قَالَ: رَأْسُ الأَمْرِ الإسلام، **وَعُمودُهُ الصَّلَاةُ**، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الجِهَادُ﴾ رواه أحمد والترمذي، وهكذا تجد الإسلام قد حف الصلاة بقرائن تبين عظيم قدرها في الإسلام، لذلك نجد فرضها من أعظم الفرائض وأهمها في الإسلام، ومن هذه الأدلة وجدنا تواتر فرضها معنوياً، أي قطعية الفرض، وطريقة إقامته، وعقوبات تركه، فلا خلاف في ثبوته.

إذن فبالتحليل الاستقرائي الاستنباطي لجملة الأدلة المتعلقة بفرض الصلاة توصلنا إلى رفع درجة الأمر بإقامتها إلى درجة القطع واليقين والفرض، وهكذا يعمل المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن.

كيف يعمل المنهج التحليلي على تقوية النتيجة؟

1. **جمع الأدلة واستقراؤها:**

يبدأ المنهج التحليلي بجمع النصوص والأدلة ذات الصلة من مصادر متعددة. مثلًا، إذا ورد حديث عن طريق واحد لكنه مدعوم بشواهد من أحاديث أخرى متوافقة في المعنى، فإن ذلك يرفع من درجة الثقة في الحديث، لكن إن تضافرت طرق متعددة لسلاسل رواة مختلفة على متن واحد أو متن متقارب فإن هذا يرفع درجة الثقة بذلك المتن ويعززها بحسب قوة تلك السلاسل أو تضافر تلك الروايات على ذلك المتن أو على المعنى المثبت فيه مع اختلاف بعض الألفاظ اختلافا لا يغير في المعنى، يرفع تلك الثقة إلى درجة الصحة، ويصبح ذلك المتن مرجعا لدراسة المتون الأخرى المشابهة له لنفس الحديث ليكشف عن عللها أو شذوذها أو صحتها.

2. **مقارنة الأدلة وتضافرها:**

يقارن العلماء بين النصوص المختلفة، ليس فقط من حيث الألفاظ بل أيضًا من حيث المعاني والمضامين. إذا اجتمعت نصوص كثيرة على معنى واحد أو نص مشابه، فإن ذلك يعضد الرواية الأصلية ويمنحها قوة استدلالية. هذا يشبه ما أشار إليه الشاطبي في قوله:

"فإذا حصل من استقراء أدلة المسألة مجموع يفيد العلمَ فهو الدليل المطلوب، وهو شبيه بالتواتر المعنوي."، إلا إن مجرد الاستقراء لا يوصل إلى التواتر المعنوي أو القطع، بل يعطي نتيجة علمية منهجية

توضح درجة القوة ودرجة الصحة، ودرجة الدقة في النصوص أو في الرواة، وقد تتضافر تلك الأدلة أو الشواهد لتبلغ درجة القطع، لكن طبيعة علوم الحديث وموضوعها أكثر تعلقا بالصحة والحسن والضعف منه بالقطع والظن، كما أوردنا في فصل: "**لماذا حكم علماء الحديث على الأحاديث بالصحة والحسن لا بالقطع والظن؟**" من هذا الكتاب فراجعه.

3. **تقوية النتائج بالقرائن:**

القرائن الخارجية (مثل تلقي الأمة بالقبول، أو الشروط العقلية التي ترفع الحديث لدرجة التواتر، لأنها تفضي بالضرورة إلى العلم الضروري، ولا يستطيع العقل البشري تكذيبها، أو الشروط العقلية لقبول أخبار الآحاد: كاتصال السند مثلا، أو قبول رواية العدل في القضاء والرواية ما لم توجد أدلة تقدح في عدالته، أو دوافع تدفعه للكذب أو التزوير، أو الشروط الشرعية لقبول أخبار الآحاد مثل قبول رواية العدل ومنع قبول رواية الفاسق أو الكذاب، أو تطبيق النصوص في الواقع العملي في الحياة الإسلامية في عصور ما قبل اتساع رقعة الدولة ودخول الأعاجم في الإسلام، أو كثرة الشواهد التي تتضافر على صحة الرواية) تساهم في تعزيز النتيجة، وتظهر قوة النص من خلال دعمه بكثرة الطرق المتضافرة على ذلك النص، من تحليل يأخذ بالاعتبار:

تضافرست قرائن على تعزيز سلامة المنهج، وتأكيد موضوعيته، وضمانة دقة نتائجه وصحتها:

أولًا: أَثَرُ تَباعُدِ أو اخْتِلافِ أَمَاكِنِ تَواجُدِ أُولَئِكَ الرُّواةِ على إمْكانِيَّةِ تَواطُئِهِمْ على الكَذِبِ، فَيَتَناقَلُونَ رِوايَةَ حديثٍ بِسَلاسِلَ مُخْتَلِفَةٍ تَرِدُ عنْ أَشْخاصٍ تَباعَدَتْ بِهِمُ الأَمَاكِنُ، فَإذا ما ثَبَتَ التِقاءُ الرُّواةِ جِيلًا عنْ جِيلٍ في سِلْسِلَةٍ مِنَ السَّلاسِلِ، نَجِدُ في سِلْسِلَةٍ أُخْرَى نُقِلَتْ عَيْنُ الحديثِ (المَتْنُ) عنْ أَشْخاصٍ آخَرِينَ في أَمَاكِنَ أُخْرَى لَمْ يَجْتَمِعُوا بِرِجالِ السِّلْسِلَةِ الأُخْرَى.

فَفي سِلْسِلَةٍ مِنْها: واحِدٌ في البَصْرَةِ لَمْ يَجْتَمِعْ بِراوٍ مِنْ سِلْسِلَةٍ ثانِيَةٍ في مِصْرَ، أَوْ لَمْ يَجْتَمِعْ أَيٌّ مِنْهُما بِثالِثٍ في المَدينَةِ في سِلْسِلَةٍ ثالِثَةٍ رَوَتْ نَفْسَ الحديثِ. فَلَوْ كانَ هُناكَ كَذِبٌ مُتَعَمَّدٌ أو تَزْوِيرٌ، لَاحْتاجَ هَؤُلاءِ الرُّواةُ إلى تَنْسِيقٍ مُعَقَّدٍ بَيْنَهُمْ عَبْرَ مَسافاتٍ شاسِعَةٍ، وهذا كانَ مُسْتَحيلًا بِالنَّظَرِ إلى طَبيعَةِ الزَّمَنِ الذي عاشُوا فيه، حَيْثُ كانَتْ وَسائِلُ الاتِّصالِ بُدائِيَّةً جِدًّا.

كما أَنَّهُ يَسْتَحيلُ أَنْ يَحْصُلَ هذا التَّواطُؤُ دونَ أَنْ تَرِدَ قِصَصٌ وطَرائِفُ حَدَثَتْ أَثْناءَ هَذِهِ المُراسَلاتِ والمُحاوَلاتِ لِلتَّواطُؤِ. بَلْ نَجِدُ العَكْسَ، بِأَنْ تُرْفَضَ مُرْوِياتُ مَنْ يُتَّهَمُ بِالكَذِبِ أو بِسُقوطِ العَدالَةِ، وَنُقِلَتْ إلَيْنا في المُقابِلِ القِصَصُ المُتَعَلِّقَةُ بِرُواةٍ ثَبَتَتْ لَدَيْهِمْ إمْكانِيَّةُ الكَذِبِ، تَوْثيقًا لِحِرْصِ عُلَماءِ الحديثِ على عَدَمِ الأَخْذِ عنْ مَنْ سَقَطَتْ عَدالَتُهُ أو اتُّهِمَ بِالكَذِبِ أوِ الافْتِراءِ والوَضْعِ.

ثانياً: لحاجةُ إلى ضَبْطِ الألْفاظِ واشْتِراطِ قُوَّةِ الذَّاكِرَةِ، إذْ إنَّ النَّقْلَ الدَّقيقَ للألْفاظِ كما وَرَدَتْ عنِ النَّبِيِّ ﷺ يَتَطَلَّبُ ذاكِرَةً قَوِيَّةً ومَهارَةَ حِفْظٍ اسْتِثْنائِيَّةً. ومِنَ اللافِتِ أَنَّ رُواةَ الأَحادِيثِ، عَبْرَ سَلاسِلَ مُخْتَلِفَةٍ ومِنْ مَناطِقَ مُتَعَدِّدَةٍ، اتَّفَقُوا على نَقْلِ نُصوصٍ مُطَوَّلَةٍ بِنَفْسِ الألْفاظِ، مِمَّا يُقَلِّلُ مِن احْتِمالِيَّةِ التَّوَاطُؤِ على افْتِراءِ النُّصوصِ. كما أَنَّ تَكْرارَ الرِّوايَةِ عَبْرَ أَجْيالٍ مُتَعَدِّدَةٍ وسَلاسِلَ مُتَفَرِّقَةٍ يُظْهِرُ أَنَّ الحِفْظَ لَمْ يَكُنْ مَجْهودًا فَرْدِيًّا، بَلْ كانَ عَمَلِيَّةً جَماعِيَّةً تَدْعَمُها مَعاييرُ صارِمَةٌ لِضَبْطِ الألْفاظِ والتَّأَكُّدِ مِنْ صِحَّتِها.

إضافَةً إلى ذَلِكَ، فَإِنَّ عَمَلِيَّةَ الرِّوايَةِ تَمَّتْ عَبْرَ العُصُورِ المُتَتَالِيَةِ مُنْذُ عَصْرِ النُّبُوَّةِ، مِمَّا يَعْنِي أَنَّ المُجْتَمَعَ الإسْلامِيَّ كانَ شَرِيكًا في التَّحَقُّقِ مِنْ صِحَّةِ هَذِهِ المُرْوِياتِ. فَما يَرْوِيهِ راوٍ واحِدٌ غالِبًا ما يَكُونُ قَدْ سَمِعَهُ العَشَراتُ مِمَّنْ عَاشُوا في عَصْرِهِ، وَانْتَقَلَ لاحِقًا إلى الأَبْحاثِ الفِقْهِيةِ التي شَكَّلَتْ جُزْءًا عَمَلِيًّا مِنْ حَياةِ النَّاسِ. بِهَذَا، فَإِنَّ أَيَّ دَسٍّ أو افْتِراءٍ كانَ سَيُكْتَشَفُ بِسُهُولَةٍ، لِأَنَّ المُفْتَرِيَ سَيَأْتِي بِما هوَ مَجْهُولٌ لَدَى النَّاسِ أو مُخالِفٌ لِما عَرَفُوهُ عنْ دِينِهِمْ، ما يَدْفَعُهُمْ إلى المُطالَبَةِ بِإِثْباتِهِ أو رَدِّهِ.

وَعِنْدَ مُقارَنَةِ رِواياتِ الرُّواةِ المُخْتَلِفِينَ، نَجِدُ أَنَّ دِقَّةَ الحِفْظِ تُخْتَبَرُ بِتَحْليلِ النُّصوصِ وتَطابُقِها بَيْنَ السَّلاسِلِ، مِمَّا يَجْعَلُ مِنَ الصَّعْبِ على المُفْتَرِي أَنْ يَمُرَّ دونَ أَنْ يُكْتَشَفَ. كما أَنَّ وُجودَ نُقّادٍ مُتَخَصِّصِينَ يَدْرُسونَ المُرْوِياتِ بِعِنَايةٍ تَحْليلِيَّةٍ يَزِيدُ مِنْ صُعوبةِ تَسَرُّبِ الكَذِبِ إلى الرِّوايَةِ، إذْ إنَّ أَيَّ اخْتِلافٍ أو تَناقُضٍ كانَ يَظْهَرُ مُباشَرَةً عَبْرَ المُقارَنَةِ بِالسَّلاسِلِ الأُخْرَى.

بالإضافَةِ إلى ذَلِكَ، فَإِنَّ اشْتِراطَ العَدالَةِ في الرُّواةِ، بما يَشْمَلُ تَقْواهُمْ ووَرَعَهُمْ الظَّاهِرَ، يَرْفَعُ مِنَ الثِّقَةِ بِأَنَّ دافِعَهُمُ الأَساسِيَّ كانَ حِفْظَ الدِّينِ ونَقْلَهُ بِأَمانَةٍ. أَمَّا أَنْ يَجْتَمِعَ هَؤُلاءِ العُدُولُ على الكَذِبِ أو الدَّسِّ، فَهوَ مُسْتَحيلٌ، خاصَّةً معَ انْتِشارِ الرِّواياتِ بَيْنَ الآلافِ في مَناطِقَ وأَزْمِنَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، ومَعَ وُجودِ مَنْهَجٍ نَقْديٍّ صارِمٍ يَتَتَبَّعُ التَّفاصِيلَ الدَّقيقَةَ. كُلُّ هَذِهِ العَوامِلِ تَجْعَلُ الثِّقَةَ في النُّصوصِ المَحْفوظَةِ والمَروِيَّةِ عَبْرَ هَذِهِ السَّلاسِلِ المُتَعَدِّدَةِ أَكْثَرَ قُوَّةً ورُسوخًا.

ومعَ دُخولِ هَذِهِ المَرْوِياتِ المُطَوَّلَةِ في دائِرَةِ التَّحليلِ الاسْتِقْرائِيِّ لِمَنْهَجِ عُلومِ الحَديثِ، تَظْهَرُ شُموليَّةُ البَحْثِ الَّذي يَقومُ بِدِراسَةِ دَرَجَةِ حِفْظِ وضَبْطِ هَؤُلاءِ الرُّواةِ. فَهَذا المَنْهَجُ يَضَعُهُمْ وَجْهًا لِوَجْهٍ مَعَ مَرْوِياتٍ مُماثِلَةٍ صَدَرَتْ عنْ غَيْرِهِمْ لِنَفْسِ الأحادِيثِ، أو يَضَعُ جَميعَ مَرْوِياتِهِمْ في دائِرَةِ البَحْثِ. الأَمْرُ الَّذي يَجْعَلُ اكْتِشافَ الضُّعَفاءِ مِنْهُم، أو الوُضَّاعِينَ، أو أَيِّ انْحِرافٍ مُمكِنٍ أَمْرًا يَتَحَقَّقُ بِسُهُولَةٍ، لِأَنَّ البَحْثَ لا يَنْصَبُّ على حديثٍ واحِدٍ بَلْ على دِراسَةٍ شامِلَةٍ ومُتَداخِلَةٍ. وهَذا يُؤَكِّدُ أَنَّ الحِفْظَ الدَّقيقَ، عِنْدَما يُمْتَحَنُ بِمَناهِجِ عِلْمِيَّةٍ صارِمَةٍ، يَزيدُ مِنَ الثِّقَةِ بِصِحَّةِ هَذِهِ النُّصوصِ، ويُؤَكِّدُ أَنَّ أَيَّ افْتِراءٍ أَوْ وَضْعٍ سَيَكونُ مَعْرُوفًا ومُحْتَمَلًا للاكْتِشافِ.

<u>ثالثا</u>: امتناعُ تَواطُؤِ الجموعِ الغَفيرةِ من طبقاتٍ مُختلِفةٍ وأجيالٍ مُتعاقِبةٍ عقلًا على الكَذِبِ أو التَّزويرِ أو الغِشِّ، لِرُواةٍ يَنتمُونَ إلى طبقاتٍ مُتعدِّدةٍ تَمتَدُّ منَ الصَّحابَةِ إلى التَّابِعينَ وتابِعي التَّابِعينَ؛ إذْ إنَّ اخْتِلافَ ظُروفِهِمْ ودوافِعِهِمْ يَمْنَعُ إمْكانيَّةَ تَواطُئِهِمْ على الكَذِبِ أو الغِشِّ. فالرُّواةُ لَمْ يَكونُوا جَميعًا من نَفْسِ المَدينَةِ أو الخَلْفيَّةِ الاجتِماعِيَّةِ، بَلْ كانوا مِنْ شَرائِحَ مُختلِفَةٍ في المُجتَمَعِ.

لِذَلِكَ، فإنَّ اخْتِلافَ طَبَقاتِ الرُّواةِ يَمْنَعُ وُجودَ مِزاجٍ عامٍّ أو مَصلَحَةٍ مُشتَرَكَةٍ تَدْفَعُهُمْ إلى الكَذِبِ. وبِالتَّالي كانَ مِنَ الواجِبِ عقلًا اعْتِقادُ أنَّ اجتِماعَهُم في سَلاسِلَ مُتعدِّدَةٍ على نُصوصٍ مُتطابِقَةٍ أو مُتقارِبَةٍ مَعَ الحِفاظِ على المَعنى، رَغْمَ اخْتِلافِ دَوافِعِهِمْ، يُؤَكِّدُ سَلامَةَ النُّصوصِ التي نَقَلُوها.

<u>رابعا</u>: استِحالةُ وُقوعِ الجَميعِ في الخَطَإِ أو النِّسيانِ دَفعةً واحِدةً، فَروايةُ الحَديثِ عَبْرَ طَبَقاتٍ مُتتالِيَةٍ مِنَ الرُّواةِ تَعني أَنَّ أَيَّ خَطَإٍ أو نِسيانٍ مِنْ أَحَدِ الرُّواةِ في سِلسِلَةٍ مُعَيَّنَةٍ سَيَتِمُّ كَشْفُهُ في الطَّبَقاتِ التّالِيَةِ أو في السَّلاسِلِ الأُخْرَى أو مِنْ قِبَلِ مَنْ يَدرُسُ تِلكَ الرِّواياتِ دِراسَةً تَحليلِيَّةً مُقارَنَةً. فَإذا كانَ جَميعُ الرُّواةِ في سِلسِلَةِ الإِسْنادِ أو سَلاسِلِهِ قَدْ نَقَلُوا النَّصَّ نَفْسَهُ، فَهَذا يَدُلُّ على دِقَّةِ النَّقْلِ واسْتِحالَةِ أَنْ يَكونُوا جَميعًا قَدْ أَخْطَأوا بِنَفْسِ الطَّريقَةِ، أو أن يكونوا اجتَمَعُوا على نِسْيانٍ مُشتركٍ لِجُزءٍ من المتنِ في سَلاسِلَ مُتعدِّدَةٍ. وبِالتّالي، إذا كانَ الحَديثُ قَدْ نُقِلَ عَبْرَ خَمْسِ طَبَقاتٍ مُتتالِيَةٍ في مَجْمُوعَةِ سَلاسِلَ مُختلِفَةٍ، وكُلُّ طَبَقَةٍ تَضُمُّ عِدَّةَ رُواةٍ يَنْتَمُونَ لِسَلاسِلَ مُتعدِّدَةٍ، فَإِنَّ احْتِمالَ وُقوعِهِمْ جَميعًا في الخَطَإِ أو السَّهْوِ نَفْسِهِ أَمْرٌ عَقْلِيٌّ مُسْتَحيلٌ.

<u>خامسا</u>: امْتِناعُ وُجودِ مَصلَحَةٍ ظاهِرَةٍ تَدْفَعُ لِلتَّواطُؤِ على الكَذِبِ، لَمْ يَكُنْ لَدَى الرُّواةِ مَصلَحَةٌ ظاهِرَةٌ في الكَذِبِ على النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ إنَّ الكَذِبَ عَلَيْهِ كانَ يُعَدُّ مِنْ أَعْظَمِ الكَبائِرِ. وهذا يُجْعَلُ التَّواطُؤَ على الكَذِبِ أَمْرًا بَعيدًا عنِ العَقْلِ والمَنْطِقِ. فَعَدَمُ وُجودِ أَيِّ مَصلَحَةٍ ظاهِرَةٍ مُشْتَرَكَةٍ تَدْفَعُ لِلكَذِبِ يُجعِلُ احْتِمالَ الكَذِبِ الجَماعِيِّ مُسْتَبعَدًا جِدًّا، خاصَّةً مَعَ وُجودِ عُقوباتٍ دِينِيَّةٍ وأَخْلاقِيَّةٍ ومُجْتَمَعِيَّةٍ صارِمَةٍ تُجاهَ الكاذِبِينَ.

سادسا: **غيابُ المُعارَضَةِ مِنَ الأَعْداءِ**، فَوُجودُ أَعْداءِ الأُمَّةِ مِنَ الكُفّارِ والمُنافِقِينَ الذينَ كانُوا يَتَرَبَّصُونَ بِالإِسْلامِ، ويُعايِشُونَ المُجْتَمَعَ الإِسْلامِيَّ، يَجْعَلُ النَّقْلَ الجَماعِيَّ لِلنُّصوصِ النَّبَوِيَّةِ أَكْثَرَ ثِقَةً. لَوْ كانَ هُناكَ كَذِبٌ أو تَواطُؤٌ على الحَقيقَةِ، لَكانَ أَعْداءُ الإِسْلامِ أَوَّلَ مَنْ يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ، طَعْنًا في الدِّينِ وتَوْهينًا لِلثِّقَةِ بِهِ. لكنْ عَدَمُ وُرودِ مُعارَضَةٍ مُوَثَّقَةٍ مِنْ هَؤُلاءِ الأَعْداءِ يُؤَكِّدُ صِحَّةَ النَّقْلِ.

فَالمُنافِقُونَ اسْتَمَعُوا لِلْحَديثِ كَما اسْتَمَعَ لَهُ الصَّحابَةُ مُباشَرَةً مِنَ الرَّسُولِ ﷺ. فَلَوْ أَنَّهُمْ سَمِعُوا الرُّواةَ يَكْذِبُونَ على الرَّسُولِ ﷺ، لَطَعَنُوا في تِلْكَ المَرْوِياتِ، لا لأَجْلِ دِقَّةِ التَّوْثيقِ والنَّقْلِ عنِ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ تَوْهينًا لِلثِّقَةِ بِحُجِّيَّةِ السُّنَّةِ وَبِدِقَّتِها، وتَوْهينًا لِلثِّقَةِ بِالرُّواةِ لِيَتَّخِذُوا مِنَ الطَّعْنِ في دِقَّةِ الرُّواةِ وعَدالَتِهِمْ وضَبْطِهِمْ طَريقَةً لِلطَّعْنِ في كُلِّ ما نَقَلُوهُ مِنْ قُرْآنٍ وسُنَّةٍ فَيَنْهارَ الدِّينُ.

فَإِذ لَمْ يَفْعَلُوا، فَإِنَّ هَذا يَدُلُّ على الثِّقَةِ المُطْلَقَةِ بِصِحَّةِ مَنْهَجِ الإِسْنادِ والرِّوايَةِ. لِذَلِكَ وَجَدْنا الأَعْداءَ مِنَ الزَّنادِقَةِ والوُضَّاعِينَ يَسْتَعْمِلُونَ نَفْسَ مَنْهَجِ الحَديثِ بِرِوايَةِ مُتونٍ مَكْذُوبَةٍ واخْتِراعِ سِلْسِلَةِ إِسْنادٍ رَوَتْها. وَحينَ تَمَّتْ دِراسَةُ تِلْكَ المَوْضُوعاتِ تَبَيَّنَ بِسُهُولَةٍ أَنَّها تَتَناقَضُ مَعَ مَنْهَجِ التَّحْديثِ والإِسْنادِ والتَّحْليلِ والاسْتِقْراءِ، ويَظْهَرُ عَلَيْها الافْتِراءُ فَتَمَّ تَحْديدُها بِدِقَّةٍ.

لِهَذِهِ الأَسْبَابِ السِّتَّةِ نَجِدُ أَنَّ القَرائِنَ العَقْلِيَّةَ المُتَعَلِّقَةَ بِالمَنْهَجِ التَّحْلِيلِيِّ الاسْتِقْرائِيِّ تُفْضِي إلى نَتائجَ عِلْمِيَّةٍ دَقيقَةٍ، إِذْ إِنَّ أَهَمَّ ما يَنْقُضُ عِلْمَ الحَديثِ هو احْتِمالُ تَواطُؤِ الكَذِبِ مِنَ الرُّواةِ، فَإِذا ما تَمَّ نَسْفُ ذلكَ الاحْتِمالِ عَقْلًا بِالأَدِلَّةِ السِّتَّةِ السّابِقَةِ، فَإِنَّ الاشْتِغالَ بِاسْتِعْمالِ المَنْهَجِ ضَمينٌ بِصِدْقِ نَتائِجِهِ.

4. دراسة العلل والشذوذ:

يُعد البحث عن العلل والشذوذ في النصوص جزءًا أساسياً من التحليل المنهجي. **فالشذوذ:** هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه في الرواية، و**العلل:** هي الأسباب الخفية التي تؤثر على صحة الحديث. ويتم الكشف عنها من خلال مقارنة روايات الحديث من جميع طرقه، فإذا وُجد حديث يتفق مع نصوص قوية تبينت قوتها بالتحليل والاستقراء، ويخلو من العلل الظاهرة والخفية، ويخلو من الشذوذ فإن ذلك يضيف إلى مصداقيته قوة وتصحيحاً، ويضفي على راويه درجة أعلى من الوثوق بقدرته على الضبط، لكن يحكم على الراوي بالضبط من خلال دراسة تحليلية للأحاديث التي رواها كلها من خلال مقارنتها مرة بعد مرة بأحاديث متطابقة أو متشابهة وردت من خلال سلاسل أخرى، خلت من العلل والشذوذ، ليعطى درجة من الوثوق بالضبط تتناسب مع نتيجة تلك الدراسة.

القيمة العلمية للمنهج:

- الاستقراء التحليلي يجعل النصوص أكثر وضوحًا ودقة.
- يوفر نظامًا علميًا لتصنيف النصوص بين الصحيح والحسن والضعيف.
- يعزز فهم الأحكام الشرعية من خلال قراءة متأنية للقرائن والشواهد.
- يساعد في بناء الثقة العلمية في النصوص الشرعية ويمنحها قوة استدلالية.

إن هذه المنهجية الاستقرائية لا تقتصر على دراسة الراوي من حيث عدالته وضبطه فحسب، بل تمتد إلى تحليل ما يرويه من أحاديث، ومقارنة نصوصها الواردة من طرق متعددة، بهدف التأكد من صحة المتن وضبط الراوي.

تبدأ هذه الدراسة بتحديد درجة الثقة بالراوي، وذلك عبر تحليل شامل للروايات التي وصلتنا من طريقه، ومقارنتها مع روايات أخرى وردت عن طريق غيره. فإذا اتفقت الروايات في نصوصها الأساسية مع وجود تباينات طفيفة لا تؤثر على المعنى، ارتفعت درجة الثقة بضبط الراوي والمتن معًا. بل إن اجتماع الروايات من طرق متعددة على نص واحد يدعم صحة ذلك النص ويزيد من الطمأنينة في الراوي الذي نقلها.

يضمن هذا المنهج الاستقرائي لنا توثيق النصوص من خلال استقراء أحوال الرواة، وما اجتمعوا عليه من روايات قوية متينة، وما اختلفوا فيه. وعلى هذا الأساس، لا تُضعَّف الأحاديث التي وردت عن رواة ضعفاء إذا كانت متونها متوافقة مع روايات أخرى صحيحة. لذلك، نجد أن الإمام البخاري مثلاً قبل بعض روايات الضعفاء حينما ثبتت صحة متنها من طرق أخرى أقوى.

يُجسِّد منهج الإمام البخاري في *صحيح البخاري* عبقرية علماء الحديث في اعتماد النهج التحليلي الاستقرائي. وعلى الرغم من أن *صحيح البخاري* يُعتبر على نطاق واسع أكثر الكتب صحة في جمع الحديث، فإنه يتضمَّن بعض الروايات التي نُقلت عن رواة تم تصنيفهم على أنهم "ضعفاء" في سياقات معينة. ومع ذلك، فإن هذه الأحاديث توصف بأنها *صحيحة* نظرًا لقوة السلاسل الداعمة لها أو بسبب موثوقية المتن.

أمثلة على رواة ضعفاء في أسانيد *صحيح البخاري*:

1. **عكرمة مولى ابن عباس:**

رغم أن بعض العلماء انتقدوا عكرمة بسبب ارتباطه ببعض القضايا السياسية، فإن رواياته قُبِلت على نطاق واسع من قِبَل كبار جامعي الحديث، بما في ذلك الإمام البخاري. في الحالات التي دعمت فيها سلاسل أقوى رواياته، قام الإمام البخاري بإدراجها في صحيحه. وقد ضمنت السلاسل الموثوقة الأخرى التي توافقت مع روايات عكرمة صحة الأحاديث التي نقلها.

2. **معلى بن إسماعيل:**

ذُكر معلى في سلسلة بعض الأحاديث في *صحيح البخاري* .وعلى الرغم من وجود بعض الهفوات في دقته، إلا أن الأحاديث التي نقلها اعتُبرت صحيحة بسبب قوة مضمونها ودعمها من خلال رواة آخرين في سلاسل موازية.

3. **هشام بن عمار:**

في حين اشتهر هشام بموثوقيته، إلا أن بعض العلماء انتقدوه بسبب أخطاء عرضية في الرواية. وقد أدرج الإمام البخاري الأحاديث التي رواها هشام عندما دعمتها أدلة قوية إضافية من سلاسل أخرى.

4. **أبو الزبير المكي (عن جابر):**

انتُقد أبو الزبير في بعض الأحيان بسبب عدم الدقة أو الغموض في أسانيده. ومع ذلك، قام الإمام البخاري بإدراج رواياته عندما تم التحقق منها عبر سلاسل إضافية أو عند تعزيزها برواة موثوقين آخرين.

لماذا لا تزال هذه الأحاديث تُصنَّف كصحيحة؟

أدرج الإمام البخاري الأحاديث في صحيحه بناءً على معاييره الصارمة للصحة، مما يعني أنه اعتبرها "صحيحة لذاتها" وفقًا لشروطه. غالبًا ما تتعلق الانتقادات التي وُجهت لبعض الأحاديث بالتفاصيل الدقيقة في الأسانيد أو المتون، وليس بقوة الحديث ككل، لذلك فإن حكم الإمام البخاري على هذه الأحاديث هو أنها صحيحة لذاتها، وينبغي التنويه هنا أن مصطلح "صحيح لغيره" يستعمل في أحاديث ضعيفة بذاتها، إذا تعددت طرقه، بشرط أن تكون الطرق الأخرى خالية من شدة الضعف. يجعل التعدد الحديث مقبولًا، وهذا المصطلح يُستخدم في كتب الحديث مثل "سنن الترمذي" و"سنن أبي داود"، وليس في "صحيح البخاري" أو "صحيح مسلم"، لأن هذين الكتابين يشترطان الصحة الذاتية للأحاديث، وينبغي التنويه هنا أننا لا نقصد أن الحديث أضحى صحيحا بغيره في البخاري بتعدد الطرق، ولكننا نقصد أن دراسة المتن سبقت وكانت هي الأساس، فإذا ما اطمأن المحدث إلى صحة المتن بدراسة تحليلية شاملة، فإنه حينئذ يرويه من طرقه المختلفة، وقد يكون في هذه الطرق بعض الرواة الضعفاء، لكن هؤلاء الرواة في هذا المتن قد وافقوا الثقات الضابطين، فكانوا ضابطين في هذه الأحاديث بالذات لا بغيرها من المرويات عنهم، لذلك تدرس باقي أحاديثهم دراسة منفردة خاصة ولا يقال عن مروياتهم الأخرى: "صحيح على شرط البخاري" كما درج كثير من المشتغلين في الحديث من خطأ تعميم قبول روايات معينة محددة عنهم عند الإمام البخاري، اقتضى التنويه.

إذن،فمنهج الإمام البخاري يُظهر العمق التحليلي الذي اعتمده في دراسة النصوص *(المتن)* والأسانيد *(الإسناد)*، ففي الحالات المذكورة أعلاه، ورغم وجود رواة أضعف من المستوى المعتاد في بعض السلاسل،

بلغت هذه الأحاديث مرتبة *الصحة* لعدة أسباب[5]، أهمها الدراسة التحليلية للمتن والتي أفضت للتأكد من صحة ذلك المتن، ومن ثم اختار المحدث روايتها من إحدى طرقها لسبب لديه فكانت بعض تلك الطرق فيها ضعفاء ولا شيء في ذلك:

1. **دعم السلاسل الأقوى**: وجود روايات داعمة متعددة نقلها رواة يتمتعون بموثوقية عالية يُعزِّز مصداقية الحديث. وقد استخدم الإمام البخاري هذه السلاسل لتأكيد صحة النص.
2. **تحليل المتن (النص)**: تطابق النص مع المبادئ الإسلامية الثابتة واتساقه مع روايات أخرى يُبقي الحديث في مرتبة الموثوقية. كان الإمام البخاري دقيقًا في تحليل النصوص، مما يضمن موثوقيتها حتى في حالة وجود ضعف في أحد الرواة.
3. **الضعف الظرفي**: في بعض الحالات، لا ينبع ضعف الراوي من الكذب أو الوضع، بل من مشاكل عرضية مثل النسيان أو بعض الالتباسات. إذا اتفقت رواياته مع روايات أخرى أقوى، فإن هذا الضعف يتم التغلب عليه.
4. **التقييم الشمولي**: حرص الإمام البخاري على تقييم كل راوٍ في سلسلة الإسناد بناءً على موثوقية الرواية ككل، بدلاً من التركيز على الرواة بشكل منعزل. سمح له هذا التقييم الشامل بإدراج روايات ضعيفة عندما كانت مدعومة بأدلة قوية.

دلالات ذلك و أثره على منهجية علم الحديث:

إدراج رواة واجهوا بعض الانتقادات في *صحيح البخاري* مع الحفاظ على تصنيف الأحاديث كـ*صحيحة* يُبرز مبدأً هامًا في علم الحديث: لا يعتمد تقييم الرواية فقط على الأفراد بل على القوة الجماعية للسلسلة والمحتوى. هذا الأسلوب يُظهر مرونة ودقة المنهجية الإسلامية في ضمان موثوقية الأحاديث النبوية مع الاعتراف بتعقيدات الطبيعة البشرية.

يُظهر *صحيح البخاري* التحليل الدقيق الذي تبنّاه الإمام البخاري، ويُقدِّم تطبيقًا عمليًا لكيفية مساهمة الرواة الضعفاء، في ظل ظروف معينة، في نقل نصوص موثوقة وسليمة. هذه المنهجية تظل حجر الأساس في علم الحديث، وشهادة على عمق وعبقرية العلماء المسلمين في تطوير نظام نقدي شامل ودقيق.

---

[5] يراجع لقاء: "المحقق الدكتور بشار معروف ضيف برنامج في الصورة مع عبدالله المديفر" ، قناة روتانا خليجية على اليوتيوب من الدقيقة 30، 37، والدقيقة 44.

الحاجة لإعادة النظر في تعريف الحديث الصحيح:

توضح هذه المنهجية أن النقد الحديثي ليس عملية اعتباطية أو جزئية، بل هو نظام متكامل يقوم على جمع الأدلة وتحليلها بتأنٍ. هذه النظرة الشمولية تُبرز أهمية إعادة النظر في تعريف الحديث الصحيح ليشمل النصوص التي ثبتت صحتها من خلال المتن، حتى لو وردت من طريق ضعفاء. وبذلك، نفهم كيف أن صحيح البخاري، على سبيل المثال، احتوى أحاديث فيها رواة ضعفاء دون أن يؤثر ذلك على صحة الأحاديث نفسها.

فتعريف الحديث الصحيح بأنه "الحديث المُسنَد الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا مُعَلّلاً" يجعل وصف تلك الأحاديث التي من رواية الإمام البخاري بعض الضعفاء لا ينطبق عليها وصف "الحديث الصحيح"، لمشكلة عدم انطباق شروط رواة الصحيح كلها فيهم، لكن فهم الإمام البخاري رضي الله عنه لمنهج التحديث، ولتطبيقه الدقيق له جعل الرواية عنهم صحيحة، وذلك لأن تلك المتون التي نقلوها قد ثبتت صحتها بطرق وسلاسل أخرى عبر الدراسة التحليلية، فوافقت مرويات بعض الضعفاء ممن لم يكن سبب ضعفهم الكذب أو الوضع تلك المتون الصحيحة المروية عبر سلاسل أخرى، فاعتد بحفظهم لتلك النصوص ولضبطهم إياها، فكان الأصل هو نقد المتن، ودراسته، ثم بعد ذلك كان التعامل مع الرواة في السند تابعا له.

لذلك نرى أن تعريف الحديث الصحيح هو: "**الحديث المُسنَد** الذي اتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ والعلة القادحة.

أو **الحديث الذي ثبتت صحة متنه** من خلال تضافر روايات الثقات واتفاقها على معناه، ولو كان في إسناده راوٍ عدل لكنه ضعيف الضبط، بشرط أن تكون الروايات الأخرى كافية لتقوية الحديث ودفع احتمال الخطأ أو الوهم".

إن هذه المنهجية التحليلية، التي قد يجهلها بعض المشتغلين بعلم الحديث، تبرز عبقرية المحدثين في بناء نظام نقدي دقيق وشامل يحقق التوازن بين عدالة الرواة وضبطهم، وبين سلامة النصوص وموثوقيتها.

معالم وأركان المنهج التحليلي الاستقرائي لعلم الحديث

1. **شمولية المقياس النقدي:**
    - اعتمد المحدثون منهجًا موضوعيًا شاملًا لدراسة الرواة والنصوص.
    - لم يقتصروا على استقامة السلوك الديني للرواة، بل راقبوا الجوانب النفسية والاجتماعية والفكرية للراوي، مثل المروءة والانحياز الفكري.
2. **توازن العدالة والضبط:**
    - اشترطوا اتصاف الراوي بالعدالة (التقوى والابتعاد عن خوارم المروءة) والضبط (دقة الحفظ والإتقان).
    - درسوا كيفية تلقي الراوي للحديث (السماع، الكتابة) وكيفية أدائه، مع التأكد من تصحيح نسخته المكتوبة ومطابقتها للأصول.
3. **تحليل الأسانيد:**
    - شملت دراسة السند:
        - الاتصال (مثل المتصل، المعنعن، المؤنن، العالي، النازل).
        - الانقطاع (مثل المرسل، المدلس، المعلق، المعضل).
    - نظروا في ظروف الانقطاع (ظهور السقط أو خفاؤه) من خلال دراسة تاريخ الرواة.
4. **مراتب القبول والتصحيح:**
    - قسّموا الحديث إلى مراتب متفاوتة (أصح الصحيح، الحسن، الضعيف).
    - راعوا عنصر التقوية، بحيث يلتحق الحديث الحسن بالصحيح إذا تعددت طرقه وتوافقت.
5. **دقة في نقد المتن:**
    - درسوا متن الحديث من جوانب متعددة:
        - سلامته من الشذوذ (مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه).
        - خلوه من العلل الظاهرة والخفية.
    - قارنوا المتن بمرويات أخرى (الشواهد والمتابعات) لتحديد مدى صحة النص.
6. **مقارنة شاملة للأحاديث:**
    - قارنوا النصوص سندًا ومتنًا مع دلائل عقلية وشرعية خارجية لتحديد قوة الحديث أو ضعفه.
    - درسوا ألفاظ النصوص بدقة، مما أنتج أنواعًا متعددة من علوم الحديث مثل المتواتر، المشهور، العزيز، والغريب.

7. **موازنة ضخمة بين الروايات:**
   - لم يقتصروا على دراسة الحديث في سياقه الفردي بل قارنوه مع غيره من النصوص ذات الصلة، مما عزز صحة الأحكام.
8. **مصطلحات علمية منضبطة:**
   - وضعوا مصطلحات دقيقة تعكس منزلة الحديث والراوي (صحيح، حسن، ضعيف) بشكل يحدد القبول أو الرد.
9. **الاستقراء لتعزيز الثقة:**
   - اعتمدوا على جمع الأدلة المتفرقة وربطها، بحيث يتقوى الحديث من خلال تضافر القرائن المختلفة.
   - نظروا إلى الاجتماع بين الروايات المتعددة كأساس لإثبات صحة النصوص.
10. **الاستناد إلى الدلائل الخارجية:**
   - دمجوا بين النصوص والقرائن العقلية والشرعية المحيطة بها لتقديم حكم شامل ودقيق.

أوصاف المنهج:

- **موضوعي وغير متحيز** :يوازن بين العوامل الدينية والاجتماعية والنفسية للراوي.
- **شامل ودقيق** :يشمل السند والمتن ويعتمد على الاستقراء والمقارنة.
- **منضبط** :يستخدم قواعد ومصطلحات محددة تسهم في تصنيف الأحاديث بدقة.
- **تحليلي واستقرائي** :يعتمد على جمع الأدلة وربطها للوصول إلى نتائج موثوقة.
- **مركّز على التفاصيل** :يُبرز سلامة النصوص من القوادح الظاهرة والخفية ويهتم بجوانب الأداء والتحمل.

معالم بارزة تظهر دقة مناهج علوم الحديث:

"إن المقياس الذي يعرف به الراوي المقبول من المردود مقياسٌ موضوعيٌ شاملٌ، حيث لم يكتف فيه المحدثون بمجرد استقامة السلوك الديني للراوي، بل لاحظوا العوامل الداخلية، فنظروا إلى ما يُخشى أن يدفع الراوي من انحياز فكري (بدعة)، أو اجتماعي، إلى عدم التحري في النقل، ودرسوا حالته النفسية من حيث الاعتدال والتحرز، أو الاستهتار والتساهل على ضوء ما أسموه (بالمروءة)، وراعوا أهليته العلمية والذهنية للأداء الصحيح في شروط الضبط، وهذه نواح تظهر بدراسة "شخصية" الراوي، ولا تقف حدود دراسة الراوي عندها، بل إن ارتباط الثقة والعدالة والضبط بالمتن الذي يرويه وثيقة، وتظهر بدراسة المتون دراسة مقارنة، فجاء مقياسهم هذا موضوعيا لا يتحيز ولا يحيف، شاملا كافة العوامل الدينية والنفسية والاجتماعية التي تدفع إلى الصدق وتنزه الراوي عن الكذب، وتجعله قميناً بأداء الحديث كما هو، وبذا أصبح ميزاناً يعرف حقيقة الرواة بكل دقة وإنصاف،

ثم، لم يكتف المحدثون باتّصاف الراوي بالعدالة والضبط، بل لاحظوا معهما كيفية تلقيه للحديث ثم كيفية أدائه، وما يكون عليه حاله فيما بين التحمل والأداء؛ من مراعاة علمه والمحافظة عليه، وإذا كان الراوي يعتمد على الكِتاب في روايته نظر المحدثون في أن يكون كتابه مُصَحَّحَاً مُقابَلاً على الأصول المسموعة المتلقاة عند المصنفين بالسند الصحيح، وأن يَحفظَ كتابه من التحريف والتبديل أو طروء الفساد عليه، فقد عني علماء الحديث بتفاصيل أصول الرواية في التحمل والأداء وكتابة الحديث عناية كبيرة جداً.

ولم يكتف المحدثون بتوفر شروط القبول في الراوي للحكم على حديثه بقبوله والاحتجاج به، إذ إن الأحاديث وصلتنا بتناقل رجال الإسناد واحدا عن الآخر، فكان لا بد من شروطٍ تحقق سلامة الانتقال خلال الإسناد، ليكون مجموع الشروط مقياساً يُعرف به ما يقبل من الحديث وما يرد، لتكون قواعد منهجية تحليلية تلقي الضوء على كافة أحوال الاتصال بين الرواة في السلسلة وسائر وجوهه، وإلى مسافة السند التي تم بها الاتصال، فاشتملت علوم السند من حيث الاتصال بأوصاف تبين كيفية الاتصال على أنواع منها: المتصل، والمسند، والمعنعن، والمؤنن، والمسلسل، والعالي، والنازل، والمزيد. ويتوقف قبول الحديث بصورة كبيرة على الاتصال في السند، وأما السند المنقطع فيشمل على المنقطع، والمرسل، والمُعَلَّق، والمعْضِل، والمُدَلَّس، والمرسل الخفي، فاشتملت دراسة أحوال الانقطاع من حيث الموضع الذي وقع فيه السقط على كافة الأنواع، أضف إليه بحث انقطاع السند من حيث طبيعة الانقطاع في الظهور أو الخفاء، فالأول: يُدرَكُ بعدم التلاقي بينهما كأن لم يجمعهما عصر واحد، بدراسة تاريخ الرواة، والثاني: الخفي وهو المدلَّس، ويَرِدُ بصيغة تحتمل اللقي والسماع مثل "عن"، و"قال"، والمرسل الخفي من معاصر لم يلق من حدث عنه، وتُظهر هذه الدراسة الشاملة الدقة المتناهية المنهجية للمحدثين.

وبلغت دقتهم في منهجهم أن ميزوا بين مراتب القبول ولم يسووا بينها، فهي متفاوتة من أصح الصحيح إلى أدنى مراتب الحسن، ولم يغفلوا فيها عن اعتبار عنصر التقوية، فالحسن إذا تقوى يلتحق بالصحيح، ونرى أنهم لمجرد اختلال ضابط القبول ضعَّفوا الحديث، لمجرد احتمال أن يكون الراوي أخطأ في أداء الحديث، وقرروا أيضا أن السند قد يصح ولا يصح المتن، والعكس، فقد يصح المتن ولا يصح السند، نظرا لملابسات معينة درسوها بعناية. فكانت هذه أسسا لقواعد القبول والرد، ولمراتب القبول.

وفوق ذلك، نظروا في متن الحديث وألفاظه، ووجود أي شذوذ أو علة فيه، أو في السند نفسه، بدراسةٍ مقارَنَةٍ تضمَّنت دارسة الاتصال وتحقق العدالة والضبط في سلسلة السند كلها، وعدم الشذوذ؛ أي مخالفة الراوي الثقة لمن هو أقوى منه ضبطاً وحفظاً، أو مخالفة كثرة عدد من رووا ألفاظا بعينها فشذت ألفاظ هذا الحديث المروي عنهم، (أي سلامته من القوادح الظاهرة)، وأما الإعلال فسلامة الحديث من العلل القادحة في صحته، من صفات خفية تقدح فيه متناً أو سنداً. فيكون المحدثون قد درسوا سلامة الحديث من القوادح الظاهرة والخفية. ونظروا في المتن من حيث قائله، ودرايته من جوانبه المتعددة لغةً، وروداً، ونسخاً، وحلاً لمشكِلِهِ، وبياناً لمحكَمِهِ، فكانت هذه أسسا لقواعد أصول الفهم والفقاهة في المتن، ودراية معناه، الذي هو المقصود من وراء تمييز المقبول والمردود.

ثم أتبعوا ذلك بدراسة المتن باعتباره ومقابلته على المرويات، من حيث ورود ما يوافقه أو عدمه، فإن ورد طريق آخر بلفظه أو معناه فهو التابع أو الشاهد، وإن تعدد وروده بكثرة رواته كثرةً تحيل تواطأهم على الكذب فهو المتواتر، أو برواية جمعٍ محصورٍ دونَ ذلك فهو المشهور، وإن روي من طريقين أو ثلاثة فهو العَزيز، وإن جاء المتنُ من طريقٍ واحدٍ فهو الغريبُ، وأما إذا جاء ما يخالف المتن فإن خالفه بأرجح مع الثقة: فالراجح المحفوظ ومقابله الشاذ، وإن خالفه مع الضعف: فالراجح المعروف والمرجوح الضعيف هو المنكر، وإن وقع بين ألفاظ المتون تفاوتٌ يدل على الوهم: فالمعلل، ويشترك السند أيضا بمثل هذه الدراسة.

وقام المحدثون بتطبيق هذه المقاييس تطبيقاً دقيقاً تجلى في مراتب الإسناد والتصحيح والتحمل والأداء، والجرح والتعديل، ودرجات القبول، وعبارات ذلك المنهج ومصطلحاته المنضبطة التي تحدد منزلة الراوي والحديث من القبول أو الرد، والرتبة من حيث الصحيح والحسن والضعيف، تحديداً دقيقاً يبينون فيه واقع الراوي، وواقع الحديث بياناً علمياً صادقاً. من هنا، فقد جاءت أحكام المحدثين سليمة واضحة نيرة الحجة، قد أقام أهل الحديث بنيانها على الدراسة الشاملة لكل وجه من أوجه احتمال القوة أو الضعف، ووضعوا كل حال منها في موضعه الملائم. ثم إن المحدثين لم يكتفوا بمجرد اختبار السند والمتن، بل قاموا بموازنة ضخمة بين الأحاديث سنداً ومتناً استخرجوا بها أنواعا كثيرة من علوم الحديث، لم يكتفوا بعرض الحديث على أشباهه من الروايات، بل عرضوه على كل الدلائل العقلية والشرعية، كما في المعلل والموضوع والمدرج وغيرها، وهذا كله يثبت كيف أن بحثهم النقدي قد جاء شاملا لجوانب الحديث، ولكل الدلائل الخارجية التي ترشد إلى

معرفة قوة الحديث أو ضــعفه، مما يجعل كل مطلع متفهم منصــف يقطع بســلامة أحكامهم على الأحاديث، وبأن منهجهم هو السبيل الوحيد المتكامل للوصول إلى تمييز المقبول من المردود من المرويات. [6]"

[6] منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، طبعة دار الفكر، 1997، ص 140، و239-242، و319، و343، و392، و456-459 بتصــرف، وهذه الفقرة هي تلخيص لمادة الكتاب كله التي وقعت في نحو 540 صفحة، يرجع إليها للاستزادة في الفهم، مع التركيز على إبراز المنهج.

كيف نعلم إن كان الراوي ضابطاً حافظا؟

قال الإمام علي بن المديني رحمه الله تعالى: "إن الحديث إذا لم تُجْمع طُرُقُهٌ لم يتبين خطؤه"، وقال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط"[7].

حين أقام علماء الحديث منهجهم الاستردادي التكويني للاستيثاق من صحة الأحاديث؛ درسوا السير الشخصية لرواة الحديث، واستوثقوا من درجة حفظ كل واحد منهم، وقارنوا روايات كل راو بروايات غيره للمتون المتشابهة، فإن وجدوا منه أخطاء تدل على عدم القدرة على الحفظ ضعّفوا روايته ولم يأخذوا عنه، حتى وإن لم يكن ثمة مطعن في شخصه أو صدقه، خشية أن تكون روايته مما خانه فيه الحفظ، وحين يتعارض جرح راوٍ عند عالمٍ مع تعديله عند آخر يقدمون الجرح على التعديل، كون الذي يجرح عنده زيادة علم بالراوي عن الذي عدله، إلا إذا كان بين الجارح والراوي خصومة،

وقد "سَبَرَ" علماء الحديث الرواةَ سَبْرَاً يتم بمستويين من الدراسة[8]:

أولهما: بوضع جميع الروايات التي وردت عن ذلك الراوي تحت الاختبار، فيعرضونها على الروايات التي وردت عن غيره من الرواة الثقاة لنفس الحديث، ودراسة موافقة رواية ذلك الراوي أو مخالفة الرواة الثقات الآخرين، بغية دراسة حفظ ذلك الراوي وضبطه، وبناءً على ما يصلون إليه بالسبر والاختبار يصنفونه بأنه ضابط أو غير ضابط.

ولم ينظروا في الضبط إلى تَدَيُّنِ الراوي، إذ قال الإمام مالك: "إن في المدينة لسبعين رجلا يستسقى بهم الغمام، لا أروي عن واحد منهم حرفاً واحداً"، فتديُّن الراوي ليس بدافع كاف للرواية عنه، إذ إن الأمانة في النقل والنزاهة (العدالة) وحدها لا تكفي لوصف الراوي بالضبط.

وعلى النقيض من ذلك، وجدناهم يقبلون رواية بعض غلاة الشيعة، والنواصب، حين يثبت أنهم تنطبق عليهم شروط الرواية، فمثلا كان ابن خزيمة يقول: "حدثنا الثقة في روايته، المتهم في رأيه عباد بن يعقوب" وقال فيه الدارقطني: شيعي صدوق. ومن ذلك قصة طريفة رواها الخطيب في التاريخ بإسناده عن أبي زكريا غلام أحمد بن أبي خيثمة قال: "كنت جالسا في مسجد الجامع بالرصافة، ... وأبو زكريا يحيى بن معين قد صلّى الظهر وطرح نفسه بإزائه، فجاء رسول أحمد بن حنبل فأوجز في صلاته وجلس، فقال له: أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام، ويقول لك: هو ذا تكثر الحديث عن عبيد الله بن موسى العبسي، وأنا وأنت سمعناه يتناول معاوية بن أبي سفيان، وقد تركت الحديث عنه، قال، فرفع يحيى بن معين رأسه وقال

---

[7] علوم الحديث لابن الصلاح، ص91، عن تثبيت حجية السنة، ونقض أصول المنكرين، أحمد بن يوسف السيد، ص 121.

[8] أنظر: أصول نقل الإسلام ومعقوليّة قواعد التّصحيح والتّضعيف - د. أسامة نمر. الأستاذ في جامعة الزرقاء في الأردن.

للرسول: اقرأ على أبي عبد الله السلام، وقل له: يحيى بن معين يقرأ عليك السلام، وقال لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان، فاترك الحديث عنه فإن عثمان أفضل من معاوية"[9]

هذا مع تجويز الخطأ على الثقة الضابط، مما لا يُزيل عنه وصف الضبط، فيما ندر عنده من الأخطاء، لأنه بشر يصدق عليه ما يصدق على البشر من الخطأ والنسيان، تلك الأخطاء النادرة عرفوها من السبر والتتبع والبحث وكثرة الطرق التي تفضي لألفاظ متفق عليها، إذ ليس من حَدِّ الثقةِ ألا يخطئ؛ كما ورد عن الإمام الذهبي، وهذا يعني أن تعدد السلاسل، وتعدد الروايات لنفس الحديث عن ثقات عدول ضابطين، ودراستها من قبل علماء متعددين **يرفع درجة الثقة بالمتن إلى درجة عالية من الطمأنينة**، فيستعمل النص الذي تعددت طرقه فَرَفَعَت تلك الطرقُ درجةَ الثقةِ به حرفاً حرفاً إلى مرتبةٍ عاليةٍ من الطمأنينةِ، فيستعمل مقياسا نقيس عليه ضبط أي راو لنفس النص، وهذه المنهجية تضفي على منهج المحدثين درجات عالية من الاطمئنان لدقة نتائجه وصحة انطباقها على النصوص التي رووها. وللاجتماع من القوة ما ليس للافتراق، والدراسة التحليلية المقارنة طريق للاستيثاق من قدرة الرواة على الضبط والحفظ.

فأما الاجتماع، فأن ترد متونٌ متفقةٌ أو متقاربةٌ من طرقٍ متعددةٍ، يُجمع الرواةُ على ألفاظها، فيتفق مجموعة من الرواة الضابطين على ألفاظ معينة وردت من طرقهم المتعددة، الأمر الذي يرفع الطمأنينة لصحتها ودقتها، فيرفع الاجتماع درجة الظن التي بلغتها قوة آحادها إلى ظنٍّ غالبٍ يتحصل باجتماعها يطمئن له القلب، فإذا ما شذت رواية عن تلك الألفاظ علم بأنها شاذة، لكن اتفاق المتون يعني قدرة رواتها على الضبط والحفظ، فإذا تكرر ذلك منهم في روايات متعددة لحديث أو لأحاديث متعددة، من طرق مختلفة علم بأنهم ضابطون حفظة، واتخذت رواياتهم مقياساً تقاس عليه قدرة غيرهم على الضبط والحفظ.

ولا يستطيع أي راو أن يدلس على المحدثين بأن يصدق في روايات يحفظها ليدس غيرها، إذ إن دراسة ضبطه والثقة به تعضدها دراسة الإسناد جنبا إلى جنب، عمن أخذ وكيف تلقى ... الخ.

وحين يُستقرأ حال الراوي الذي يراد دراسة قدرته على الضبط والحفظ مع تلك الروايات التي تقوَّت بالاجتماع، تقارن قدرته على الضبط والحفظ بالألفاظ التي أداها، مع تلك التي اجتمعوا عليها، وتتكرر دراسة قدرته حديثاً بعد حديث فيما رواه، ومقارنة بعد مقارنة حتى يتم استقراء حاله والاستقرار على درجة ضبطه وحفظه في الغالب، فهذه العملية المنهجية العلمية في تحليل قدرة الرواة على الضبط والحفظ منضبطة تفضي إلى وضع مقاييس يخضع لها الرواة لتصنيفهم لدرجات، وتخضع لها الروايات والمتون لتوثيق ألفاظها والتحقق من دقتها. والعجيب في الأمر أن علماء الحديث كانوا يجرون هذه العمليات المعقدة في أدمغتهم

---

[9] أسباب عدول الإمام البخاري عن التخريج للإمام جعفر الصادق في صحيحه، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية 2010، د. أحمد صنوبر، ص 8.

مباشرة دون وجود برامج حاسوب تسعفهم، وبلغوا مع ذلك من الدقة مبلغاً غايةً في الإبهار[10]. ومن قواعد علم الحديث: تقديم الجرح على التعديل، وذلك لوجود زيادة علم عند الجارح على المعدل، وفي مثالنا هنا فإن حُكم على راو بالضبط من قبل من يعدلونه، باتفاق مروياته مع مرويات أخرى منضبطة، وجرحه آخرون، بأن وجدوا في مرويات أخرى غير تلك التي قورن ضبطه بها، الأمر الذي يترتب عليه أن يهبط بالضبط عن مستواه المطلوب، فيقدم الجرح على التعديل، وهذا من دقة مناهج علوم أصول الحديث (أي علم الدراية)، ومن قيامها على أصول عقلانية مبتناها التفكير السليم.

والمستوى الثاني من الاختبار يتم بمقارنة الحديث المروي عن الضابط بأدلة الشريعة الأخرى من كتاب وسنة (أي مقارنتها بالأحاديث الأخرى من السنة التي تتناول المسألة نفسها)، وبالإجماع وبالقياس.

فإذا ما أضفنا لذلك طبيعة الأحاديث نفسها، فقد كانت من شمائل الرسول ﷺ أنه لم يكن يسرد الحديث سرداً متتابعاً، بل يتأنّى في إلقاء الكلام ليتمكن من الذهن، ولم يكن يُطيلُ في الأحاديث، بل كان كلامه قصداً، قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: "كان يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه" متفق عليه، وقالت: "ما كان رسول الله ﷺ يسرد كسردكم هذا، ولكنه كان يتكلم بكلامٍ بيّنٍ فصلٍ، يحفظه من جلس إليه" أخرجه الترمذي، وكان ﷺ كثيراً ما يعيد الحديث لِتَعِيَهُ الصدور كما في البخاري، عن أنس قال: "كان رسول الله ﷺ

---

[10] ذكر الإمام الذهبي أن مدار السنة على نحو أربعة آلاف حديث، أجرى هذا التحليل بعقليته الخارقة الدقيقة، ولم يقتصر هذا التحليل على الإمام الذهبي وحده كما سيأتي، الأمر الذي يثبت أن علماء الحديث تمتعوا بعقليات ذكية جدا، وفي العصر الحاضر قام الشيخ صالح الشامي بحذف الأحاديث المكرّرة فعلا (أي نفس الحديث يرويه أكثر من صحابي، يحذف المكرر منه)، في كل كتب الحديث، وأبقى على الأحاديث الصحيحة التي تتضمن كل الأحكام الموجودة في الباب محل البحث، والتي تشتمل على كل المعاني الواردة فيه، وقام بحذف الأحاديث الضعيفة، وقام بحذف الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة، مما مجموعه 28430 حديثا هي خلاصة 14 كتابا هي أصول كتب السنة، أي الكتب التسعة: صحيح البخاري: 7397 بالمكرر، وبحذف المكرر يبلغ (2602)، (قال ابن حجر عن البخاري: "وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها" هدي الساري ص 25)، صحيح مسلم: 7275، وبحذف المكرر نحو أربعة آلاف، سنن أبي داود: 4800، جامع الترمذي: 3956، سنن النسائي: 5774، سنن ابن ماجة: 4341، سنن الدارمي: 3503، موطّأ مالك: 1740، مسند أحمد: 27647. وإذا أكملنا لبعض كتب الحديث الشهيرة الأخرى سنجد الآتي: صحيح ابن خزيمة: 3079، صحيح ابن حبّان: 7491، المستدرك على الصحيحين للحاكم: 8803، السنن الكبرى للبيهقي: 21812، ومجموع هذه ما بين 107618 و 108546 بناء على بعض الاختلافات في عدد أحاديث كل كتاب، بالإضافة إلى كتاب "الأحاديث المختارة" لضياء الدين المقدسي، فلما حذف المكرر والضعيف وآثار الصحابة التي ليست بأحاديث، وجد أن عدد الأحاديث قد تقلّص من 28430 ليصبح 3931 هو عدد أحاديث كتابه (معالم السنة النبوية)، وهذا الرقم يذكرنا بالرقم الذي توصل له الإمام الذهبي رحمه الله في ذهنه بلا كمبيوتر! (أنظر مقالة: من أين جاءوا بكل هذه الأحاديث النبوية؟ شريف محمد جابر، مدونات الجزيرة.) يروي الإمام ابن حجر عن شعبة، والثوري، ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم - أن جملة الأحاديث الصحيحة المسندة عن النبي ﷺ بلا تكرار، هي قرابة أربعة آلاف وأربعمائة حديث، وفي الوقت الذي ينقل فيه ابن رجب عن أبي داود أنه قال: "نظرت في الحديث المسند - (أي: المتصل الصحيح) - فإذا هو أربعة آلاف حديث." رد شبهة كثرة الأحاديث الواردة في دواوين السنة. د. محمد ويلالي. الألوكة، وقد كان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: "كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم" كما في تأنيب الخطيب ص،151، وهذا يدل على حرص الأمة على التحديث عن نبيها ﷺ، إذ إن أربعة آلاف حديث رويت بطرق متعددة من خلال عشرات الآلاف من الرواة بلغت بطرقهم المتعددة أكثر من مائة ألف.

يعيد الكلمة ثلاثا لتُعقَلَ عنه" كيف لا، وقد أوتي ﷺ جوامع الكلم، فهذا يضـــاف ليطمئن الدارس إلى الثقة بأحاديث الرسول ﷺ[11].

[11] بتصرف: منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر ص 40-41.